جامعة بيروت العربية

وثائق ودراسات لبنانية
٤

حاضر لبنان المسلم

الدكتور مصطفى خالدي

١٩٧٧

حاضر لبنان المسلم

الدكتور مصطفى خالدي

١٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

« حاضر لبنان المسلم » هو الكتاب الرابع من ضمن سلسلة « وثائق ودراسات لبنانية » • وكان مؤلفه المرحوم الدكتور مصطفى خالدي (١٨٩٥ – ١٩٧٧) قد أصدره عام ١٩٥٣ بشكل كتيب باللغة الانجليزية • وقد عمدت السلطة آنذاك الى مصادرته واحراقه واحالة الدكتور خالدي الى المحاكمة بتهمة اثارة النعرات الطائفية • ولكن القضاء اللبناني أنصفه وأصدر حكما ببراءته • ولم تساعد الظروف على اعادة نشر هذا الكتيب منذ ذلك الحين •

وكنت قد اتفقت مع الدكتور خالدي قبيل وفاته على اعادة اصدار هذا الكتيب مع ترجمة له باللغة العربية ضمن سلسلة « وثائق ودراسات لبنانية » وعلى أساس هذا الاتفاق تمت ترجمة الكتيب مع مراجعة بعض النصوص على وثائقها العربية الاصلية •

توفيق راشد حودي

بيروت
شوال ١٣٩٧هـ
تشرين الاول ١٩٧٧م

طبع في دار الاحد (البحيري اخوان) بيروت

حاضر لبنان المسلم

بسط صريح لنضال الاكثرية اللبنانية غير المسيحية ، بغية تأمين فعالية تناسبية في الحكومة ، للعمل بنشاط وفاعلية ، على الغاء الطائفية بالدولة ، لمصلحة الوحدة الوطنية والمساواة بين جميع المواطنين .

١٣٧٢هـ/١٩٥٣م

أولاً - مقدّمة

أسباب العمل

بعد سنوات عدة من التطلع الجاهد الى ما يمكن أن تتخذه العناصر التقدمية في الحكومة ذات السيطرة المسيحية ، وكذلك الاحزاب السياسية في لبنان ، من خطوات فعالة لالغاء الطائفية بالدولة ، وتوفير المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لسائر اللبنانيين ، يجد المجتمع الاسلامي ، اليوم ، نفسه مضطرا لحماية حقوقه كي يساعد الامة في بلوغها ذلك الهدف المنشود ٠

وقد اتخذ هذا القرار في أوائل عام ١٩٥٣ ، بعد تجلي عدد من التيارات المريبة ، التي لو سمح لها أن تسير دون كبح ، كما كان يحدث في الماضي ، لكرست بصورة دائمة ، سيطرة طائفة واحدة على هذا البلد مما يضر بمصالح الاخرين ، ولأدت الى شق لبنان عن بقية العالم العربي ، وأضعفت الجهود العربية المتحدة الهادفة لاستعادة أرض فلسطين ٠

وفي يوم السابع والعشرين من جمادي الآخرة (١٣ آذار) من هذا العام (١٩٥٣) ، وقف الشيخ شفيق يموت رئيس المحكمة الشرعية العليا في لبنان ، على منبر الجامع العمري الكبير في بيروت ، وقرأ بيان اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدائم للهيئات الاسلامية والعربية في لبنان ، موضحا الموقف ، ومعلنا القرار المذكور ٠

وايضاحا لخلفية البيان ، وجلاء للنقاط التي نشرها ، مع غيرها من الامور التي أدت الى اعلانه فقد عني عدد من الهيئات الاعضاء الراعية للمؤتمر بجمع الحقائق التالية لنشرها باللغتين العربية والانجليزية ، أملا بأن الذين

يفرأونها من مواطنينا ومن الاصدقاء الاجانب ، سيدركون خطورة الوضع ، والحاجة الماسة الملحة للعمل الذي وجدنا أنفسنا مضطرين للقيام به في الوقت الحاضر ٠

البيان : ـ

بعد ايضاح وضع الطائفة الاسلامية غير المرضي ، وجهود الطائفة المارونية الرامية الى فرض مميزاتها على البلد جميعه ، كما هو مفصل في هذه الكراسة ، يعلن البيان النقاط الثلاث عشرة التالية كغاية مباشرة للمؤتمر :

١ ـ تعديل دستور لبنان الذي وضع في عهد الانتداب ٠

٢ ـ المبادرة الى اجراء الاحصاء عملا بدستور البلاد ٠

٣ ـ القضاء على التوجيه الملي الخاطىء الذي يرمي الى صبغ لبنان بصبغة ملية خاصة ٠

٤ ـ العمل على صيانة القضاء وسائر شؤون الدولة ، الادارية والتوجيهية من كل تدخل أيا كان مصدره في وطن فصل الدين عن السياسة ٠

٥ ـ القضاء على النزعات السياسية الانعزالية المختلفة التي لا تتفق مع ميثاق الجامعة العربية ٠

٦ ـ المساواة في منح الجنسية اللبنانية إلى مستحقيها فقط دون محاباة أو تحيز لغايات طائفية ٠

٧ ـ العدول عن محاولة لبننة المغتربين ما لم يتخلوا عن الجنسيات التي اكتسبوها في المهاجر ويقيموا في الوطن ، هذه المحاولات التي تهدف الى زيادة عدد أبناء طائفة على حساب الطوائف الاخرى ٠

٨ ـ تأليف لجنة لاحصاء الوظائف في الدولة ، ولا سيما الكبرى منها ذوات الصلاحيات وتعيين نصيب كل طائفة منها ، ثم احداث التعديل اللازم بحيث تنال كل طائفة حقها في هذه الوظائف والمناصب ، خلافا للتعيينات والتشكيلات الاخيرة التي جاءت مجحفة بحق أكثر الطوائف ٠

٩ ـ المساواة في توزيع الاعانات الخيرية والمنح المدرسية التي لا يصيب المحمديين منها الا نسبة ضئيلة ٠

١٠ ـ العدول عن تدريس الكتب المدرسية التاريخية التي وضعت في عهد الانتداب وفقا لمآربه الخاصة ، وتأليف لجنة من أهل العلم ، ومن غير مؤلفي الكتب المدرسية ، يعهد اليها اختيار الكتب المناسبة للتدريس في المدارس الرسمية والخاصة ٠

١١ ـ اتلاف النشرات والمطبوعات التي أصدرتها كل من المفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشتاء ، والمتحف اللبناني الوطني ، والتي وضعت لطمس بعض الحقائق التاريخية والمعالم الاثرية العربية ، لغايات ومآرب خاصة ٠

١٢ ـ اصدار تشريع يقضي بانزال عقوبة الموت بكل من يتعامل مع الصهيونيين ، واعتبار هذا التعاون خيانة عظمى تهدد الكيان ، الوطن اللبناني والعربي ٠

١٣ ـ تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بين سوريا ولبنان تأمينا لمصالح الوطن ، ونزولا عند رغبة الاغلبية من اللبنانيين ٠

الموقعون : ـ

خلافا للنشرات المناهضة للمسلمين ، غير الموقعة ، وغير المؤرخة ، مما كان يوزع حتى اليوم بين جماعات طائفية معينة من هذه الامة ، فان بيان العشرين من جمادى الاخرة لهذا العام ، ممهور بتواقيع أعضاء اللجان المعروفين ، الذين نشروه ، اذ لا يوجد هنالك ما يدعو الى اخفاء تلك المعادلة المستقيمة الصادقة التي قامت بها الطائفة الاسلامية في لبنان لتأمين العدالة والمساواة ٠

ان الاعضاء الموقعين ، وعلى رأسهم السيد محمد جميل بيهم « رئيس الكتلة الاسلامية » ورجل الاعمال اللبناني في بيروت ، ورئيس اللجنة التحضيرية هم : ـ

نيابة الرئاسة :

الحاج أنيس نجا ، نائب رئيس الهيئة الوطنية ٠
نجيب منلا ، رئيس غرفة التجارة والصناعة في طرابلس ٠
الشيخ سليمان ضاهر ، من أكابر علماء جبل عامل ٠

أمانة السر :

عبد الوهاب الرفاعي ، أمين سر عام الهيئة الوطنية ·
صدر الدين شرف الدين – صور – نجل سماحة المجتهد الاكبر ·

المجلس الاستشاري :

الدكتور محمد حيدر – بعلبك – نقيب الاطباء سابقا ·
الدكتور مصطفى الرفاعي – بعلبك – عميد آل الرفاعي ·
الدكتور نسيب البربير – مندوب رابطة الاسر البيروتية ·
راشد سلطان – رئيس بلدية طرابلس ·

رقباء :

الدكتور رياض شهاب – صيدا ·
الدكتور محمد ناجي – طرابلس – دكتور في التربية والتعليم ·
الدكتور جميل عانوتي – رئيس جمعية خريجي كلية المقاصد الاسلامية في بيروت ·
الدكتور توفيق الاعور – عن دروز بيروت ·
رفيق سنو – نائب رئيس جمعية الشبان المسلمين ·

★ ★ ★

أما الهيئات التي رعت وأنشأت المؤتمر ، فهي : –

اتحاد الشبيبة الاسلامية ·
الجمعية العاملية ·
رابطة الاحياء الاسلامية
رابطة الاسر البيروتية
الكتلة الاسلامية ·
الهيئة الوطنية ·
جماعة عباد الرحمن ·

جمعية الشبان المسلمين ·
جمعية البر والاحسان ·
جمعية مكارم الاخلاق الاسلامية ·
عمدة دار الايتام الاسلامية ·
لجنة تعليم فقراء المسلمين في القرى ·
منظمة الكشافة ·
منظمة النجادة ·
جمعية خريجي كلية المقاصد الاسلامية ·

ثانيًا – نبذة تاريخيّة

لبنان جمهورية عربية اقتطعتها قوات الحلفاء في الحرب العالمية الاولى من أراضي سوريا الساحلية ، ضد ارادة الاكثرية الساحقة من سكان هذا الجزء من العالم العربي التي رغبت في ايجاد أمة عربية موحدة ، وهو يتكون من سنجق جبل لبنان التركي القديم الذي يشمل القسم الشمالي الاوسط من البلاد بأكثرية سكانه المسيحيين ، وقد ضم اليه مناطق طرابلس وعكار الاسلامية في الشمال والبقاع ذو الاكثرية الاسلامية في الشرق ، ولبنان الجنوبي الاوسط ذو الاكثرية الاسلامية والدرزية ، ومناطق لبنان الجنوبي الغربي والجنوبي ذات الاكثرية الاسلامية ، بما في ذلك مرفأ بيروت الكبير ، وميناء صيدا ·

وبعد طرد الاتراك على يد القوات العربية – البريطانية المتحالفة ، وسقوط آخر أسرة حاكمة من الامراء الشهابيين في لبنان ، ورفض الاعتراف بسلطة الجبل المؤقتة ، والتي عاشت خمسة أيام فقط ، وعلى أثر اسقاط الحكومة الملكية العربية في سوريا التي بدأ حكمها في سنة ١٩١٨ ، واسقاط المجلس الوطني للشعب السوري ، قامت سلطات الاستعمار الفرنسي ، التي استولت على معظم الاراضي السورية بخرافة « حقوق الانتداب » بانشاء نظامهم الجمهوري ، وخلق « دولة لبنان الكبير » · وكانت اولى نتائج هذه المناورة ، جعل لبنان دولة اصطناعية تتشكل من مجتمعات دينية مختلفة – أو أمم تقريبا – على أساس عملي من النظام الملي التركي ، برعاية فرنسية تامة ، وتأييد منها للطائفة المارونية المحبة لكل ما هو فرنسي ، وللطوائف المسيحية الاخرى ، على حساب المسلمين الذين يعمرون القسم الاكبر من الدولة ·

هذا ، وقامت السلطات الفرنسية الحاكمة ، خلال عهود رؤساء الجمهورية التي اقتصرت على أشخاص مسيحيين ، بمحاولات محمومة لجعل « لبنانهم الكبير» دولة ذات أكثرية مسيحية ، ودق اسفين بين هذا الكيان الجديد ،وغيره من أجزاء سوريا الممزقة غير المسيحية · وكانت سياسة « فرق تسد » هذه ، قد امتدت الى الداخل بتقوية « المجتمع الديني » أو النظام الملي ، حيث أصبح حتى المسلمون يجبرون على تسجيل أنفسهم ، لا كمسلمين ، وانما كسنيين أو شيعيين ، وذلك ما جعل الثلاثمائة ألف نسمة المسحيين كمارونيين يظهرون وكأنهم الطائفة الكبرى في لبنان رغم الحقيقة ، وهي ان الخمسمائة ألف مسلم لا يدينون لنظام كهنوتي ، وانما يدينون بدين واحد هو الاسلام ، ولا يعترفون، تاريخيا ودينيا وسياسيا ، بفضل مجموعة اسلامية على اخرى ، مما يفرق بينهم ، ويجعلهم مجموعات متباينة كما لدى المسيحيين ·وحتى يحال بين علماء المسلمين الاكفاء (الذين يشكلون الزعامة الدينية الوحيدة في غياب المنصب الديني) وبين تحرير المسلمين اللبنانيين من هذا التقسيم الاصطناعي، فقد انتحل المندوب السامي الفرنسي ورؤساء الجمهورية المسيحيون لانفسهم سلطات خليفة المسلمين ، سلطان تركيا ، بتعيين العلماء « كموظفين حكوميين » على الرغم من ان أعمالهم كانت محصورة بالاشراف على الشؤون المالية والدينية للطائفة الاسلامية وحسب ·

ان الفئة المسيحية الحاكمة أصبحت تعين ، بمراسيم حكومية ، المفتي الاكبر ، وغيره ، قادة رسميين لاقسام الطائفة الاسلامية المجزأة بالتسجيل ، رغم انها لم تحاول فعل ذلك بما يتعلق بالطائفة المارونية ، أو الارثوذكسية ، أو غيرها من المجموعات المسيحية الاخرى ، التي تصدر تعييناتها أو تثبيتها من البابا ، أو بطاركة انطاكية المختلفة ، أو غيرها من الزعماء الروحيين والمجالس الدينية المستقلة ·

ثالثاً - الأحوال الحاضرة

من السهولة بمكان ، وهذه النبذة التاريخية ماثلة في الخاطر ، أن نرى كيف ان الزمر غير الاسلامية التي تسيطر في الوقت الحاضر على لبنان ، قد كانت في مركز يمكنها من تثبيت الاجهزة والوسائل الفرنسية الصنع ، وتوسيعها ، وزيادتها ، مما يؤدي عمليا الى تقسيم هذا البلد الى أجزاء ، والتنكر

لكل مساواة في التقدم ، أو لكل مشاركة يقوم بها الجانب الاعظم من هذه الامة ·

هذه الاجهزة تشمل ستة أمور هامة ، وهي : الادارة ، والانماء الريفي ، وقوانين الايجار في المدن ، المؤسسات التعليمية وأمثالها ، العقود الحكومية ، واحصاء السكان ، مما سنتناوله بالترتيب كالتالي :

١ - الإدارة

غريب جدا أن رئاسة الجمهورية ، رغم كونها أقوى مركز في لبنان ـ اذ تشمل وظائف رئيس الدولة ، وسلطات المندوب السامي العليا كذلك ـ لا تعتبر سلطة مسؤولة ، وبذلك تجعل من رئيس الجمهورية حاكما حقيقيا غير مسؤول يتمتع بامتيازات فوق العادة · وهذا المركز الاعلى يشغله دائما مسيحي ، على الرغم من أننا قد بينا ان أكثرية السكان ليست مسيحية · وعلى الرغم من أن الدستور يحول دون انتخاب الرئيس مرة اخرى ، فان رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري الماروني ، قد حاول بعد حصول البلاد على الاستقلال التام ، وبما لدى مركزه من سلطات استثنائية أن يعدل الدستور بحيث يسمح له باعادة انتخابه · وما لبث الشعب أن تمكن ، اثر اضراب عام دام في العاصمة بضعة أيام ، من تنحية هذا الحاكم عن الرئاسة بعد تسع سنوات من توليه · وقد حاول البرلمان دعم الرئيس القديم حتى النهاية ضد رغبات الشعب ، كما انه أتبع سياسته الطائفية المعهودة ، وهي ان مركز الرئاسة للمارونيين ، وبناء على ذلك فقد انتخب رئيسا جديدا للدولة من تلك الطائفة التي ثابرت على حشد نفوذها الغامر في صميم السلطة الحكومية ، ومن الخطورة بمكان ان مكتب الرئيس بكليته يديره مسيحيون ·

أما المسلمون في المراكز الدائمة العليا ، وفي المديريات الحكومية الخاضعة للرئاسة ، فهنالك تعصب ضدهم · وقد تقدم اتحاد الشبيبة الاسلامية في الحادي عشر من آذار ١٩٥٢ باحتجاج ضد هذه الحالة من عدم التساوي ، وذلك بكتاب مرفوع الى رئيس الجمهورية ، وقد أوضح الاتحاد في كتابه ذاك أن من مديريات الدولة البالغ عددها ١٠١ مركزا ، قد احتفظ بتسعة وستين مركزا للمسيحيين ، وباثنين وثلاثين مركزا فقط للمسلمين · وقد ذكر كل شيء بالتفصيل الدقيق ، دائرة بدائرة ، ومرتبا بمرتب مع مقارنة

المديريات المسيحية والاسلامية في ستة وتسعين مركزا حكوميا من المراكز الرئيسية في الدولة ، كما بين الاتحاد في الدوائر الحيوية من دفاع ، وشرطة ، وجمارك ، وعدل ، وغيرها ما هنالك من سيطرة مسيحية تامة واشراف مسيحي مفروض ، ذاكرا ان من بين الثلاثمائة موظف الذين عينوا لادارة مطار خلده الدولي الكبير ، لا يوجد الا عدد ضئيل من المسلمين المعينين في مراكز غير مرموقة ، ولم تكترث الرئاسة بالرد على عريضة الاحتجاج هذه ، أو تعنى بعمل اصلاحي ، بل أن الوزارة الجديدة (التي يترأسها رئيس الجمهورية ، بدلا من رئيس مجلس الوزراء) ، قد عمدت خلال عام ٥٣/١٩٥٢ بما لديها من صلاحيات للفصل واعادة تنظيم ما يسمى « بالعهد الجديد » الى انقاص نسبة المسلمين في المراكز الادارية ٠

أما تلك المناصب الرفيعة ، مما هو مخصص عادة للمسلمين في لبنان ، فليست سوى مناصب زخرفية عقيمة ، لا تخرج عن طبيعة عرض الواجهات ، فالبلد الذي تتمتع فيه الرئاسة بسلطات مفرطة ، ويلفق فيه البرلمان من قوائم انتخابية تعدها الحكومة القوية ومعارضتها الضعيفة ، يكون فيه مركزا رئيس مجلس الوزراء ورئيس البرلمان تبعا لما تمليه عليهما الزمرة المارونية الحاكمة ٠ وقد اقتصر الدروز ، وهم من أصل اسلامي فاطمي واسماعيلي ، على منصب وزاري واحد ، وبعض المراكز الصغيرة الاخرى ، متعرضين لشتى المحاولات كي يخلقوا فيما بينهم شعورا مناهضا للمسلمين رغم الحقيقة الراهنة ، وهي مشاركتهم للمسلمين تشريعهم ودستورهم الديني ، ولهم أوثق الصلات لا الدينية فحسب ، وانما الثقافية كذلك مع المجتمع الاسلامي ٠

وأما ما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي في الخارج ، وفي الامم المتحدة ، فيلاحظ أن المسلمين مبعدون عن معظم المناصب والبعثات الرئيسية ٠ وواضح أيضا أن اللبنانيين المسيحيين يشكلون الاكثرية في الوفود المنتدبة الى المؤتمرات الدولية حتى يظهر لبنان للعالم بأسره « كبلد مسيحي » ، وهو غير ذلك ، ومن النادر ما يصدر بيان في الخارج عن الممثلين اللبنانيين في الامم المتحدة ، أو العواصم الكبرى ، ينطوي على ما يشير الى أن لبنان بلد للمسلمين وللدروز كما هو للمسيحيين ٠

وكذلك نرى أن الجيش اللبناني مسيطر عليه مسيحيا بمشاركة اسلامية محدودة ضيقة ٠ وعلى الرغم من أن اسرائيل كانت في حالة حرب مع لبنان ، فقد سمح حتى لليهود بأن يمارسوا مهمات عسكرية ، ويبقوا في مراكزهم

العاملة خلال حرب ١٩٤٨ ، واستمر هذا الوضع حتى لا أقل من سنة مضت ، وسنشاهد المزيد من ذلك التقارب الماروني ـ الاسرائيلي ، والميول المناهضة لكل ما هو عربي ، مما سنتناوله بكثير من القلق في القسم الرابع من هذه الكراسة ، تحت عنوان : « الازمة المقبلة » ٠

٢ ـ الإنماء الريفي[1]

كثيرا ما قيل ان لبنان المسلم غير مؤهل للتمثيل النسبي والاعتراف به ، على أساس أن المسلمين متخلفون أو رجعيون ٠ والاصح أن يقال أن كل الجهود ، انما تبذل لتحول دون التقدم أو التطور في مناطق لبنان الاسلامية ، وذلك عن طريق حبس المساعدات الحكومية النسبية ـ السياسة المخطط لها باحكام ـ عن المناطق التي هي في أمس الحاجة لهذه المساعدات ٠

أما قضية الانماء الريفي ، فهي أروع مثال لهذا المبدأ ٠ فبينما نرى المنح الحكومية السخية تعطى بغير حساب لتحسين الطرق ، والماء والكهرباء في مناطق لبنان الريفية المسيحية ، وخاصة تلك التي توجد بها بلدات وقرى مارونية تتعاون سياسيا مع زمرة الطائفة الحاكمة في بيروت ، نرى أن هذه المنافع تحجب عن المناطق الاسلامية ٠ فهنالك آلاف من المسلمين في منطقة النبطية بجنوبي لبنان يعانون العطش في فصول الجفاف ، وذلك لعدم وجود الحد الادنى من المساعدة الضرورية لتحسين مصادر المياه في تلك المنطقة غير المحظوظة ٠

ومن أوضح الامثال على هذا الطراز من المناورات السلبية ، ما شوهد من نزاع حكومي مع النقطة الرابعة حول مشروع تحسين المياه ٠ فالحكومة أرادت ، آنذاك ، أن تعطي الاولوية لمناطق السياحة المترفة ، والمخصصة أساسا لتسلية الاجانب المقيمين في منطقة بيروت ، بينما أصر الفنيون الاميركيون على الحاجة الامس التي تتطلبها المنطقة العطشى في جبل عامل ، والنبطية في جنوب لبنان ، وقد حاولت الزمرة المارونية ـ لسنوات طويلة ـ الحصول على نظام ذي سلطات غير محدودة لاحتكار الماء والطاقة يدعى « ادارة حصر تخطيط المياه في لبنان » أنشأته الحكومة مع اعطائه الافضلية لاستخدام المساعدات الاجنبية « العملة الصعبة » ولهذه الادارة نظامها القضائي والتخطيطي والتنفيذي الى غير

ذلك ، ولما كان المقصود من هذا الاحتكار أن يكون الاشراف عليه بتوجيه ماروني، فانه سيصبح مجرد سلاح اضافي بأيدي أعضاء تلك الطائفة المتزايدون عنادا وتصلبا في سبيل المثابرة على قبض زمام أمور الجمهورية اللبنانية ومواطنيها ٠

ان مشروع هذا الاحتكار الفاسد يجب أن يقاوم ويسقط مهما كان الثمن ، حتى يعطى للمسلمين حقوقا متساوية في شؤون الماء والكهرباء وغيرهما من وسائل الازدهار المادي ٠

٣ - قوانين الإيجار في المدن

ليس المسلمون في القرى هم الوحيدون الذين يقاسون التمييز الحكومي ، ففي العاصمة نفسها ، ببيروت — وهي المدينة الاسلامية التي كانت دائما خارج سنجق جبل لبنان ذي الاكثرية المسيحية — قد اعتمدت وسيلة خبيثة لفرض سيطرة اقتصادية مسيحية ، ولفرض تزايد تسلل المسيحيين من جبل لبنان ، وذلك لاخذ المرفأ الكبير كلية من أيدي المسلمين ، وهذه الوسيلة تستند أساسا على قانون الحد الاعلى للايجار الذي يحول دون زيادة ايجارات عام ١٩٤٤ وابقائها على حالها ، في الوقت الذي يسمح به لمالكي الابنية التي أقيمت بعد عام ١٩٤٤ بأن يطالبوا بايجارات غير محدودة ، أما معنى ذلك فواضح مثير ٠ فقبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت أكثرية المالكين في بيروت من المسلمين ٠ وقد اقتصرت ممتلكاتهم المستأجرة (وهي مصدر مدخولهم الرئيسي) على ايجارات ما قبل عام ١٩٤٤ ، عندما كانت قيمة الليرة اللبنانية مرتفعة ، وهكذا في أيام التضخم من عام ١٩٥٢ ، حيث كانت قيمة الليرة متدهورة جدا ، وحيث كانت بضع مئات من الليرات شهريا لا تكفي مصاريف شهرية لعائلة عاملة فقيرة ، نرى أن الشقق الكبيرة ما زال ايجار الواحدة منها لا يزيد على مائة ليرة أو بضع مئات قليلة في السنة : يقابل ذلك الشقق المماثلة من بنايات ما بعد عام ١٩٤٤ ، حيث راحت تؤجر ما بين الفي ليرة وخمسة آلاف ليرة سنويا ٠ ولما كانت بنايات ما بعد عام ١٩٤٤ قد بنيت بكاملها — ولا يزال الاستمرار في البناء متزايد بشكل ملحوظ — من قبل أصحابها المسيحيين القادمين حديثا ، وأثرياء الحرب ، والعائدين من افريقيا والاميركيتين ، أو بالاموال المرسلة من الخارج ، وهؤلاء يمثلون الطبقة التي ازدهرت وأثرت ثراء فاحشا ، من جراء ايجاراتهم المرتفعة ، وبامكانهم أن يواصلوا شراء الممتلكات وبناء عمارات جديدة ، ومد شبكات اقتصادهم ٠ كل ذلك جرى على حساب

أصحاب الاملاك المسلمين المتزايدين فقرا ، والذين ووجهوا بالدمار وسلب الاملاك ٠ وقد أخفقت جميع الجهود التي بذلها مسلمو لبنان في سبيل الحصول على العدالة ، وتجنب هذه السياسة المدمرة ، والمعروف ان الوزارات المتتابعة قد عملت على وضع مشاريع لاصلاح قوانين الايجار ، لكن مشاريع القوانين تلك كانت دائما توضع على الرف دون تنفيذ ومن ضمنها ذلك القانون الذي أعدته وزارة « الاصلاح » للعهد الجديد عام ١٩٥٢ — ٥٣ ، ولا شك أن مثل هذا القانون اذا ما نفذ نهائيا ، فلا بد أن ينطوي على مواد من شأنها أن تحافظ قدر المستطاع ، على الوضع السيء الذي أحاط بأصحاب الاملاك المسلمين الاصليين في بيروت ٠

٤ - التعليم

بينما نرى أن المدارس والكليات والجامعات التابعة لارساليات مسيحية أجنبية ، تحصل على التأييد والاعتراف الرسمي ، وأحيانا على المساعدات ، وبينما نرى أن المساعدات الحكومية في متناول المدارس المسيحية الخاصة في لبنان ، لا نجد مثل هذا الاهتمام الرسمي بتعليم المسلمين ٠ ان المدارس العامة التي يؤمها المسلمون بصورة رئيسية ، لا يصيبها تحسين ، ولا توسيع ، ولا يرفع بمستواها بحيث تجاري المدارس المسيحية أو معاهد الارساليات ، على الرغم من أن حاجة السكان المسلمين أمس في هذا الحقل ، علاوة على أنه لا يوجد لديهم معاهد مماثلة للارساليات الاجنبية ، ومدارسهم الخاصة تهملها الحكومة ٠

ان تجميد تثقيف الشباب المسلم داخل لبنان بهدف اعاقة التقدم العلمي والمعرفة ، يقترب بسياسة الحكومة الرامية الى اختيار أكثرية ساحقة من التلاميذ اللبنانيين المسيحيين للبعثات العلمية الى الخارج ٠ وعندما نرى أن بعض المدارس العامة ، التي تكاد أن تكون أمل المسلمين في التقدم العلمي للتخلص من التدني المستمر في الاقتصاد الاسلامي ، هي بحاجة الى المعلمين ، وأن مرتبات المعلمين فيها منخفض الى درجة لا يبدو معها أن وضع المعلمين ممكن علاجه ، لا بد وأن نعجب كيف يمكن أن يتقدم مسلمو لبنان ، أو يحرروا أنفسهم ٠ ان الجهود الخاصة التي يقوم بها المواطنون المسلمون وحدهم لبناء القليل من المدارس الحديثة وغيرها من معاهد التدريب في سبيل رفع المستويات التعليمية والمهنية للنشء الاسلامي الطالع ، قامت دون دعم رسمي ، أو تشجيع ،

أو حتى مجرد تعاطف من جانب السلطة التي لا تكترث برؤية التقدم أو التحسين بين مواطنيها المسلمين • ومن المؤسف جدا أن المعاهد الاسلامية الجديرة بالاهتمام ، والمحتاجة لمنحة النقطة الرابعة أو مساعدتها ، لا تستطيع أن تحصل عليها ، لان النقطة الرابعة يجب أن تنتظر رعاية الحكومة لهذه المشاريع • وبينما نرى أن منحة النقطة الرابعة قد تأمنت لمشروع مسيحي قامت به جمعية الشابات المسيحيات ـ ذات الايحاء الخارجي ـ ولمشروع مدرسي مهني برئاسة مجموعة دينية لبنانية مسيحية ، نجد ، على سبيل المثال ، ان مشاريع اسلامية مماثلة ، حتى التي يبلغ تلاميذ معاهدها عددا نصفه تقريبا من غير المسلمين ، قد أنكرت الحكومة حقها المطلوب من ترشيح أو رعاية •

وهكذا فان موظفي النقطة الرابعة ، بينما هم غير مسؤولين ، بأية حال ، عن هذا المزيد في دعم العناصر المسيحية في لبنان ضد العناصر غير المسيحية ، فان النقطة الرابعة نفسها ، والولايات المتحدة ، والغرب ، بصورة عامة ، ستعتبرها ، العناصر المناهضة للغرب ، أو العناصر الملمة بدقائق الامور ، انها هي المسؤولة عن هذا الوضع المؤسف الذي سيعمل على ابعاد الشقة بين الشعوب العربية والاسلامية وبين نفوذ الغرب وصداقته •

وثمة مثل آخر على عدم المساواة في التعليم ، وعلى محاولة جرت للمحافظة على ذلك بالنسبة للمسلمين • فقد أدخل بند شائن في قانون الانتخابات الجديد « للعهد الجديد » • وهذا القانون أعطى حق الانتخاب لجميع اللبنانيين البالغين الرشد من الجنسين باستثناء « النساء غير المتعلمات » • ولما كانت سياسة التعليم المبينة سابقا قد جعلت من الصعب جدا على النساء المسلمات الحصول على قسط من التعليم ، فان من الواضح أن تلك الوسيلة قصد منها تخفيض نسبة الاصوات للناخبين المسلمين مقابل أصوات الناخبين غير المسلمين ، وانقاص عدد المثلين المسلمين في الحكومة ، بحيث يبقى التميز وعدم المساواة •

ولم يلغ ذلك البند ، الا بعد أن قامت المؤسسات النسائية الاسلامية ، وأوضحت لمثيلاتها المسيحيات ، ان تضامن جميع الحركات النسائية في لبنان سينحل ، اذا سمح لذلك القانون أن ينفذ • وعلى الاثر تمكنت حملة نسائية متحدة من الضغط الكافي على الحكومة لالغاء ذلك البند غير المقبول •

وهذا مثل واحد من الامثلة القليلة الدالة على اتحاد المسلمين والمسيحيين في ايجاد حكم حيادي غير طائفي في لبنان يناهض الضغوطات الطائفية للزمرة

المسيطرة •

واننا لنأمل باخلاص ان مثل هذه الامثال ستزداد الى الحد الذي سوف تنعدم الحاجة الى قيام المسلمين وحدهم بمثل هذه التحركات •

٥ - العقود الحكومية

ان جميع العقود الحكومية ، في الواقع ، تعطى لشركات مسيحية ، ولما كانت مساعدات النقطة الرابعة ، ستشمل العديد من الاعمال الضخمة التي تتطلبها التطورات والتحسينات في أنحاء لبنان ، فان عامل عدم المساواة في التكافوء الاقتصادي لمسلمي لبنان سوف يزداد حدة في المستقبل القريب •

٦ - الإحصاء

مع ان الاحصاء الرسمي اجباري قانونا كل عشر سنوات ، ولان اجراء مثل هذا الاحصاء من شأنه أن يكشف عن أكثرية حاسمة غير مسيحية في هذه البلادن فان السلطة المارونية الحالية ترفض بعناد اجراء الاحصاء الذي يدمر بضربة واحدة الخرافة القائلة بأن لبنان بلد مسيحي • وبدلا من ذلك فان الامثلة التالية عبارة عن محاولات حكومية مفضوحة لخلق أكثرية مسيحية ، الامر الذي لا يمت الى الواقع بصلة •

ان المهاجرين الى الاميركيتين وغيرهما ، وهم بكلتيهم تقريبا مسيحيون أصلا ، يشجعون على تسجيل أنفسهم كجزء من سكان لبنان • هذه المحاولات ترمي الى ايجاد جنسية مزدوجة وولاء مجزء غير عادل بالنسبة للاقطار الاميركية والاجنبية في الخارج ، وهي تعتبر كذلك ممارسة تستحق الشجب في تلك الاقطار •

كما ان مسلمي لبنان يتساءلون لماذا بقي أولئك المسيحيون متمسكون بالتربة وهم لا يحبون أرضهم الصخرية بما يكفي للبقاء فيها وكسب معيشتهم بمشقة من الارض اللبنانية ، ما يزالون يسعون للسيطرة على الارض واستعباد

أكثرية مواطنيها الذين جدوا في تطوير هذا البلد وتحسينه ٠

ان هذا التعداد للمهاجرين الغائبين ، الذين أصبحوا ، بصورة عامة ، مواطنين في البلدان التي اختاروها وطنا لهم في العالم الجديد والقارة الافريقية ، من شأنه أن ينفخ الادعاءات المارونية القائلة بوجود أكثرية مسيحية في لبنان ٠

وبالمقارنة تصرفت الحكومة نحو اخواننا العرب الفلسطينيين غير المحظوظين، الذين لجأوا الينا بعد استيلاء الاسرائيليين على منازلهم وممتلكاتهم في الارض المقدسة ، تصرفا مخالفا ٠

وبينما نرى ان الجنسية اللبنانية مع حق مزاولة العمل لكسب المعيشة في لبنان قد منحت لنحو من ٢٨ ألف مسيحي من اللاجئين الفلسطينيين ، نجد ان الـ ١٠٠ ألف لاجئ مسلم يعتبرون غرباء وغير مرغوب فيهم ، ولن تعطى لهم الجنسية ، باستثناء أفراد قلة ٠

ان هذا التمييز غير الانساني ولا المسيحي ، في حق النازحين الفلسطينيين ، لا لسبب الا لدينهم ، ليس الا جزءا من المخطط العام لاخفاء حقيقة الاكثرية غير المسيحية أو لتدميرها ، وذلك بعدم اجراء احصاء ، أو بتغيير الظروف بحيث تكون نتائج الاحصاء دائمة للخرافة التي تروج رسميا ، وهي خرافة لبنان المسيحي ٠

ومن الناحية الاخرى نجد ان عشرات الالوف من الارمن المسيحيين في الحرب العالمية الاولى قد أدمجوا بالاهالي مواطنين لبنانيين على الرغم من انهم غير عرب ، ذلك لانهم ينتمون الى الدين المسيحي ، وليس الى الدين الاسلامي ، وهم الآن يضخمون القوائم الانتخابية الرسمية بما ينوف على الثمانين ألف نسمة ٠ لقد كان لبنان دوما أرض التجاء ، ونحن نرحب بمواطنينا الارمن كل الترحيب اذ أنهم أسهموا اسهاما مرموقا في حياة بلادنا الاقتصادية والثقافية ، ولكن ليس بأكثر مما يستطيع فعله ، كذلك ، اخواننا العرب الفلسطينيون وهم قادمون من بلد ذي مستوى حياتي من أعلى المستويات في العالم العربي ٠

انها في الواقع لأقسى ضربة وأظلمها ، لا لمسلمي لبنان فحسب ، وانما للانسانية على وجه العموم ٠

وبما ان توجيهها باسم الدين ، فانها تسخر من المناداة بالحرية الدينية وبالمساواة كما هو منصوص عليه في دستورنا ٠

ولزيادة الطين بلة ، وايضاحا لسياسة النفاق هذه ، نطرح أمامنا قضية الاكراد المسلمين الذين يقرب تعدادهم نحوا من خمسة الآف نسمة ٠٠ انهم كذلك لجأوا عندنا ، مع الارمن ، منذ الحرب العالمية الاولى ، لكنهم لم يعطوا الجنسية اللبنانية لانهم مسلمون ، وبذلك نراهم غير قادرين على تحسين أحوالهم ، بل انهم يعيشون كالبهائم حاملة الاثقال ، ويعملون حمالين وغير ذلك من الاعمال التي يمتهنها أدنى طبقات المجتمع ٠

أما فيما يتعلق بقضية الفلسطينيين ، فان عدم اعطائهم الجنسية يستند الى غطاء شرعي واه وهو ان الجنسية لا يمكن أن تعطى الا لمن كان أجداده من أصل لبناني ، ولما كان هذا ينطبق ، بصورة شاملة تقريبا، على اللبنانيين المسيحيين الذين اختاروا آنذاك – كاليوم – هجر هذه الارض الى أماكن ذات مستوى معيشي أعلى ، وفرص اقتصادية أوسع ، دون التخلي عن حقوقهم في التدخل بالبنية السياسية لبلدهم الاول ، لذلك كان المسلمون مرة اخرى ، هم الذين يعانون من شر التمييز عبر هذا العذر الملائم لغيرهم ٠

رابعا – الأزمة المقبلة

ولما كانت أحوال الماضي السيئة ، وظروف الحاضر التي لا تطاق ، غير كافية لاخماد لبنان المسلم واخضاعه ، فان علامات تلوح في الجو تشير الى ان الكتائب الفاشستية اللبنانية تحت قيادتها المتصلبة المارونية المتعصبة تستعد لاستخدام القوة والعنف مع التآمر في الحلقات الدينية والسياسية لخلق دولة انفصالية مناوئة للعروبة والاسلام في لبنان ٠

هذه الدلائل لم تعد مقتصرة على الاشاعات والتقارير الكلامية ، بل تعدتها الى الظهور علنا في الصحف اللبنانية دون أدنى اهتمام أو انكار من العناصر المعنية التي تشعر بأنها من القوة بحيث تستطيع أن تتباهى بعرض المخططات الغاشمة وغير الدستورية في مواجهة المسلمين اللبنانيين دون أية عقوبة ٠

وعلى سبيل المثال نلاحظ في نبأين صحفيين جميع عناصر التآمر في صورة متكاملة ، فقد نشرت صحيفة « النداء » نبأ استدعاء البطريرك الماروني رئيس الكتائب الى مؤتمر سري مع الاساقفة في الصرح البطريركي في الديمان ، وشخصية سياسية مرموقة من الحكومة بينما نجد صحيفة التلغراف قد نشرت بيانا موجزا فيما يتعلق بسياسة الكتائب بشأن تدريب الشباب الموارنة نساء ورجالا على أعمال الرماية العسكرية وحمل السلاح ٠

ولا نستطيع الا أن نرقب بفزع ما في الجو من غيوم ملبدة تنذر باقتراب القلاقل ، اذ ان الامور عندما تصل الى تدريب حتى الشابات المارونيات على الخدمة المسلحة على يد منظماتهم الفاشستية شبه العسكرية ، فذلك شيء لا يبدو عرضا ، وانما يعكس لنا دلائل تشير الى نضوج مخططات طويلة الامد مبيتة ذات أهمية سياسية خطيرة ٠

وعندما نفحص ، بتمعن طبيعة تلك المنظمات شبه العسكرية، وتدريباتها، نرى ما يدل على ان الكتائب قد تدربت نفس تدريب عصابة الهاجناه الاسرائيلية التي تدربت على أيدي ضباط الجيش البريطاني ، ومن ثم أصبحت فيما بعد الجيش الوطني الاسرائيلي ٠ هذا ويقال ان مدربا سابقا في الهاجناه يعمل الآن كبير مستشاري الكتائب العسكريين ٠

ولو كانت هذه الحقائق مجرد اشاعات لما تولد منها خطر مباشر على مسلمي لبنان الذين ليس لديهم مثل تلك المنظمات الفاشستية تحت تصرفهم ، الا ان اصطدامات أخيرة بين جماعات اسلامية غير منظمة ، وتلك المنظمات الفاشستية المارونية شبه العسكرية في برج البراجنة من ضواحي بيروت ، ومنطقة الهرمل في البقاع قد برهنت على ان الموارنة يمتلكون أسلحة اتوماتيكية ، ومدافع رشاشة ، لا بل ومدافع راجمة من عيار صغير ، مثل تلك الاسلحة التي استعملتها الهاجناه في اغتصاب فلسطين من أهاليها ٠ فهل ثمة تفاهم بين الاسرائيليين والمارونيين يشمل المساعدات العسكرية والتعهدات السياسية ، بما في ذلك تدريب الكتائب على أيدي ضباط عسكريين سبق لهم أن عملوا في قوات الهاجناه ؟

ان مثل هذا التفاهم ، يمكنه كذلك أن يفصل الشعوب العربية عن كامل ساحلهم الواقع من غزة الى شمال طرابلس اللبنانية ، على البحر الابيض المتوسط ٠

ان مثل هذا التفاهم يستطيع بسهولة أن ينجز طرد مسلمي لبنان الى الصحراء أو الى سوريا ، كما طرد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ ٠

هل ثمة دلائل اخرى على مثل هذا الاتفاق ؟ نعم ! للاسف ، وهناك كذلك ، محاولات مارونية سابقة كثيرة ، كانت ترمي الى فصل الساحل اللبناني ـ السوري عن العالم العربي بالتعاون مع العناصر الاجنبية ٠

ان رئيس أساقفة بيروت الماروني السابق ، المونسنيور اغناطيوس مبارك ، كثيرا ما لوحظ عليه عطفه على الاسرائيليين ضد العرب ، وسجلت عليه بياناته التي بلغت من الطيش أحيانا ، ما أربك حتى الزمرة المارونية وأحرجها ، والتي ليست في وضع بعد يسمح لها بتحدي العالم العربي علنا ، فقد صدر عنه بيانات تقول للجنة الامم المتحدة المعنية بجمع الحقائق عن فلسطين ، بأنه يؤيد وجود دولة اسرائيل الصهيونية السياسية ، وذلك للمزيد من حماية الاقليات المسيحية في الشرق الاوسط من المسلمين ٠

أما الناطقون باسم الدول الكبيرة في الامم المتحدة ، فيبدو أنهم يوافقون المنسنيور مبارك ، وبالاخص الولايات المتحدة وفرنسا ، وقد اتضح انهم يؤيدون قيام دولة لبنان المسيحي ، ونحن جميعا نعلم أهداف فرنسا وسجلها قبل اخراجها من هذا البلد ، ونعلم أيضا انها ترغب في استعادة نفوذها عن طريق اللبنانيين المارونيين الذين جاءوا بها أصلا الى لبنان عام ١٨٦٠ ، ومرة ثانية خلال ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ ، أما الولايات المتحدة من الناحية الاخرى فقد كانت على الاقل ، حتى نهاية حكم ترومان ، غير طيب الذكر ، تواصل سياستها المتبعة في الشرق الادنى ، مما خططته مصالح اسرائيل ، أي بمعنى ان الصهاينة الامريكان والمصالح التجارية قد قررت تأييد لبنان المسيحي ، كأفضل أمل للتعاون في الشرق الادنى ضد العرب ٠

هذا ولدينا ، تاريخيا سجلات حول جهود أسبق من ذلك ، قام بها الموارنة والمتآمرون معهم من الخارج ، لفصل هذا الساحل عن غيره من المنطقة العربية ٠

ففي أيام العباسيين ، قام الموارنة بتمردين ، وقد لجأ من تبقى من المتمردين الذين لم يفلحوا الى منطقة بيزنطية ٠

وفي أيام الفاطميين ، وقع تمرد ثالث في مدينة صور بمساعدة الاسطول

البيزنطي ٠

وقد خدم الموارنة كفيالق رماة خاصة عند الفرنجة ضد العرب ، وذلك خلال الحروب الصليبية التي حاولت فرض دولة أوروبية أجنبية في هذا الجزء من العالم العربي ٠

كذلك قامت كنيستهم بالاتحاد مع روما مزدرية حتى المسيحية الشرقية ٠

ولقد قام العباسيون والفاطميون والايوبيون والمماليك ببناء الحصون على طول الساحل ، وأسكنوا المزيد من الاسر الاسلامية في المناطق المجاورة للحؤول دون تعاون الموارنة مع القوات الاجنبية ٠

ولا شك ان أحداث العصور الوسطى تلك تبدو كأنها تعيد نفسها اليوم ، اذ ان تعاون الموارنة مع الصهاينة والدول الاجنبية ، بغية تعبيد الطريق للقضاء على لبنان المسلم ، يبدو وشيك الوقوع ٠

لقد آن الاوان حتى نضع حدا لدلائل التعاون مع اسرائيل والدول الأجنبية ضد العالم العربي ، حيث ان سلسلة الاحداث الاخيرة جلية الوضوح ٠

وللتدليل على ذلك لم يلاحظ على اللبنانيين الموارنة أدنى تأثر على خسارتنا الجليل الاعلى ، ولا على احتلال القوات الاسرائيلية أجزاء من جنوب لبنان ذاته ، ولا شك ان الموارنة أبدوا رغبتهم في استخدام ثرائها وطاقتها في استخلاص الجليل وجنوب لبنان للقضية العربية ، الا ان المهم انهم لم يبذلوا شيئا في سبيل ذلك ، وذلك ليس بالغريب على ما يبدو ، اذا ما اعتبرنا ان جنوب لبنان منطقة اسلامية بكليته ، يتمنى الموارنة أن تصبح تحت سلطة اسرائيلية بدلا من السلطة الاسلامية ، اذ ان مثل هذا التغيير يخلصهم من الاكثرية غير المسيحية ، ويقيم اتصالات مباشرة ودعم وثيق بين الدولتين الصهيونية والمارونية ٠

ولسنا نذيع سرا اذا قلنا ان مالكي المصايف الموارنة في عاليه وما يحيط بها ، يتحرقون شوقا الى مثل هذا التبديل وهذا التفاهم الذي يجلب لهم تدفقا من الاسرائيليين ، يصرفون المال عندهم كل صيف كما كان يحدث قديما في أيام ما قبل الحرب ٠

خامسًا - النتائج

كل هذه الاعتبارات تحملنا على استنتاج ما يلي :

١ ـ ان الطائفة المارونية في لبنان ، وبعض المجموعات المسيحية الاخرى في بلادنا ، لا تتعاطف مع الروح الوطنية العربية ، بل انها عكس ذلك ، مستعدة لمحاربتها بأية وسيلة ممكنة لكي تفرض بالقوة حضارتها المسيحية الخاصة على كامل لبنان ، وتفصل لبنان بالعنف عن سائر العالم العربي ٠

٢ ـ على المسلمين في لبنان أن يفهموا ان الكتائب الفاشستية اللبنانية ، ليست سوى هاجناه جديدة هدفها الباس لبنان بالقوة الثوب الماروني ، وحمله على التعاون مع الصهاينة ضد مسلمي لبنان وسوريا ٠

ان هذا الخطر يجب أن يكون انذارا لنا كي ننظم أنفسنا للمقاومة ، مستخدمين جميع الوسائل القانونية التي بحوزتنا ، والا فاننا سنواجه نفس مصير عرب فلسطين ٠

٣ ـ على الشعوب العربية من حول لبنان أن يدركوا ان هذا الخطر يتهدد أمنهم في المستقبل ، كما يتهدد سلامة أراضيهم ، فيجب عليهم أن ينسقوا سياستهم الدفاعية لمواجهة هذه التحركات ٠

وسوريا خاصة قد تجد نفسها في وضع عسكري جد خطير ، فيما لو أخذت القوات المعادية تتهادى على حدودها الغربية من اليرموك حتى حمص ٠

٤ ـ ان معركة فلسطين الاولى ، والوضع الحاضر في لبنان يجب أن يكونا مؤشرا خطر للمسلمين في الشرق الاوسط وفي العالم ، وانذارا للاستعداد ، وادراك المسؤولية الملقاة على عاتقهم للدفاع عن مسلمي لبنان ، والا علينا كلنا أن نتوقع الهزيمة ، والقضاء علينا شيئا فشيئا ، كما وقع لاخواننا الفلسطينيين ، وهذا الخطر غير ماثل من الصهاينة وأصدقائهم الموارنة فحسب ، وانما كذلك من حماتهم الاجانب وغيرهم من القوى المتحرقة شوقا الى مد سلطتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في بلادنا عند أول بادرة ضعف عربية واسلامية ٠

العبرة من صلاح الدين

في مواجهة هذه التهديدات ، علينا أن نستمد القوة من أمثولة صلاح الدين العظيم ، الذي استطاع رغم الفوارق الكبرى ، ورغم كون الصليبيين قد أقاموا هنا نحوا من مائة عام ، أن يلم شعث الشعوب العربية والاسلامية ، ويبدأ في تحرير أرضنا من سابق التهديد باخضاعها لاوروبا ٠

نحن المسلمون وأصدقاؤنا الذين يؤيدون عدالة قضيتنا يجب أن لا ننام ، بل علينا أن نعمل بكد لتنظيم أنفسنا حتى ندافع عن حقوقنا ٠ كما يجب علينا أن نطلب الى سائر العالم العربي والى اخواننا المسلمين فيما وراء البحار والقفار تأييدنا ومساعدتنا عاملين بأمثولة صلاح الدين ٠

وحتى يتوج الله نضالنا بالنصر ، علينا أن نكون على أتم الاستعداد لاتباع أمثولة صلاح الدين بنفس روح العدالة والشرف والتسامح ، واحترام مواطنينا من غير المسلمين ، ضامنين لهم حقوق الحرية الدينية والتسامح والمساواة التي ينكرونها هم الآن علينا ٠

اننا نثق بالله ، ولنا ثقة باخواننا العرب والمسلمين أن يدعمونا في قضيتنا المقدسة ، ومع هذا كله فاننا نثق بالامم المتحدة وجميع شعوب العالم المحبة للحرية ، مدركين ان دعوانا العادلة لتحقيق المصير ، والمساواة ، والتسامح ، والازدهار ، سوف لا تقع على آذان صماء ٠

وختاما ، فاننا كلبنانيين ، نناشد واسعي العقول من أفراد الطائفة المارونية نفسها أن يلتفتوا الى صوت واحد من أبرز الناطقين بلسانهم ، وهو الامير الدكتور رئيف أبي اللمع المعروف بتسامحه وتفانيه للقضية العربية ٠

فعندما ألقى الامير الخطاب التقليدي للطائفة المارونية أمام رئيس الجمهورية في الكنيسة ، بمناسبة الاحتفال الاخير بعيد مار مارون كشف عن فكرة جديدة تمثل اتجاها تقدميا جديدا للشباب بين الطائفة ، وذلك عندما جرؤ لاول مرة أن يناقض وجهة النظر التقليدية لاتباع مار مارون ٠ وبعد تعداد التضحيات الكبيرة التي قام بها الموارنة من أجل استقلال لبنان ، وحريته وازدهاره قال الامير : « وعلى الرغم من هذا كله فان الموارنة لا يدعون بأن

لبنان لهم ، وانما كل ماروني للبنان لكل لبنان ٠ لبنان الموحد ، لبنان المساواة ، ولكل مواطنيه على أساس المساواة التامة » ٠

فاذا قدر لهذا الموقف الجديد الشجاع الذي وقفه أكثر المواطنين الموارنة تقدمية ومعرفة أن يحظى برضاء الطائفة والدوائر الحاكمة كما حظي خطاب الامير أبي اللمع المدوي لدى النخبة المجتمعة في الكنيسة يومذاك ، فلن يكون هناك حاجة لنضالنا من أجل المساواة ، كما لن يكون هناك ما يهدد اخواننا الفلسطينيين أو المسلمين ٠

واذا ما أرادت الطائفة المارونية القوية ، بكاملها أن تتخلى عما تحتضنه بعناية من برامج ومخططات ومطامع ، خاصة بقيادتها المتزايدة تعصبا وعدم تسامح ، وأن تتكاتف مع اخوانها المسلمين والدروز كعرب لبنانيين صميمين ، عندئذ سنكون قادرين على التقدم معا نحو ايجاد مواطنية متحدة متساوية في هذه الارض الجميلة التي منحها الله لنا جميعا ٠

THE LESSON OF SALADIN

In meeting these threats we should take heart from the example of our great Saladin, Sultan of Islam, who, in spite of tremendous odds and the fact that the Crusaders had been established here for nearly 100 years, was able to rally the Arab and Moslem peoples and to begin the freedom of our land from the earlier threat of subjugation to Europe.

We Moslems and our friends who support the justice of our cause must not sleep but we must work hard to organise ourselves to champion our rights and we must appeal to the rest of the Arab world and to our Moslem brothers beyond the seas and deserts to aid and sustain us in following the example of Saladin.

And should God crown our struggle with victory we must be equally prepared to follow the lesson of Saladin in justice, honor, toleration and respect for our non-Moslem fellow citizens, guaranteeing to them those rights of religious freedom, toleration and equality which they now deny to us.

Not only do we confide in God and in our Arab and Moslem brothers to sustain us in this righteous cause but we appeal confidently to the UN and to all of the freedom-loving peoples of the world, knowing that our just plea for self-determination, equality, toleration and progress cannot fall on deaf ears.

And finally, as Lebanese, we appeal to those high-minded members of the Maronite community itself to heed the voice of their own most distinguished spokesman, the Amir Dr. Raif Bellama, noted for his own great tolerance and devotion to the Arab cause. On the occasion of the last celebration of St-Maron's day, when the Amir delivered the traditional address of the Maronite community to the President of the Republic in Church, he struck a new keynote, representing a new, young, progressive trend among the community, when, for the first time, he dared to reverse the customary viewpoint of the followers of St. Maron. After

reviewing the great sacrifices which the Maronites had made for the independence, freedom, and progress of Lebanon, the Amir said that in spite of all that, the Maronites do not claim that Lebanon is for them, but that every Maronite is for Lebanon, for the whole, united and equal country of Lebanon and all of its citizens on a basis of complete equality.

If this courageous new stand of the most progressive and enlightened of our Maronite fellow citizens gains as much favor throughout their community and ruling circles at large as the Amir Bellama's ringing speech did with the assembled select group in the cathedral that day, then there will be no further need for our struggle for equality, nor any further danger to our Palestinian or Moslem brothers.

If the powerful Maronite community as a whole will indeed drop the carefully-nurtured plans, designs and ambitions of its more intolerant and fanatical leadership of old and join hands with its Moslem and Druze brothers as true Arabs of Lebanon, then we shall indeed be able to move forward together to the creation of a united and equal citizenry in this beautiful land which God has given to all of us.

Historically we have record of even earlier attempts of the Maronites and their outside fellow conspirators to separate this coast from the rest of the Arab area. In Abbasid times there were two Maronite revolts, whose unsuccessful survivors were given refuge in Byzantine territory. In Fatimid days a third revolt, with participation of the Byzantine navy, took place at Tyre. Under the Crusaders, who tried to impose their alien European state in this part of the Arab world, the Maronites served as a special corps of archers for the Franks against the Arabs and their church entered into communion with Rome, spurning even Eastern Christianity.

The Abbassids, Fatimids, Ayyubids and Mamluks all built forts along the coast and settled more Moslem families in the vicinity to prevent Maronite collaboration with foreign forces. These happenings of the Middle Ages seem to be repeating themselves today as Maronite collaboration with the Zionists and the powers to pave the way for the elimination of Moslem Lebanon seems imminent.

It is time that we put a stop to these indications of collaboration with Israel and the powers against the Arab world, for the chain of recent events is all too clear. As one example of this, there was no noticeable grief among the Maronite Lebanese over the loss of our Arab Galileean border to the Israelis nor over the occupation of portions of South Lebanon itself by Israeli troops. Had the Maronites wished to utilize their great wealth and ability to save Galilee and South Lebanon for the Arab cause there is no doubt but that they would have been able to do so. This is not so strange as it seems when we consider that South Lebanon is an entirely Moslem area which the Maronites would rather see under Israeli than Moslem control, for such a transfer would rid them of their non-Christian majority and establish close contact and support between the Zionist and Maronite states. It is no secret that the Maronite resort owners in Aley and the surrounding country are anxious for such a transfer and understanding which would bring them a profitable influx of money-spending Israelis each summer as in the old prewar days.

V - CONCLUSIONS

All of these considerations make us conclude the following :

1. The Maronite sect of Lebanon and some of the other Christian groups in our country do not feel or sympathise with the Arab national spirit, but, to the contrary, are prepared to fight it in every possible way and to impose by force their own Christian civilisation on all of Lebanon and to violently separate Lebanon from the rest of the Arab world.

2. The Moslems of Lebanon should understand that the Lebanese fascist *Kataeb* is nothing but a new Haganah whose objective is to force all Lebanon into a Maronite mould and to collaborate with the Zionists against the Moslems of Lebanon and Syria. This threat should be a warning to us to organise ourselves for resistance, using every legal means at our disposal, otherwise we will face the same fate as the Arabs of Palestine.

3. The Arab peoples around Lebanon should realise that this threat is also a grave threat to their own future safety and territorial integrity and should take measures to coordinate their own policy of defense against such moves. Syria in particular would find herself in an extremely precarious military position should unfriendly anti-Arab forces be poised along her vunerable western boundaries from the Yarmuk to Homs.

4. The First Battle of Palestine and the present situation in Lebanon should be a danger signal to the Moslems of the Middle East and of the world that they must be prepared to realise their responsibilities in defense of the Moslems of Lebanon lest we all be defeated and eaten piecemeal, as were our brothers of Palestine. This danger is not only from the Zionist and their Maronite friends but from their foreign protectors and other powers anxious to extend their political, economic and strategic control of our lands at the first new sign of Arab and Moslem weakness.

These signs are no longer confined to verbal reports and rumors but have appeared openly in print in the Lebanese press without serious challenging by the elements involved, who no doubt feel themselves strong enough to flaunt their unconstitutional and unjust plans in the face of Lebanese Moslems with impunity.

We note, for example, two press items involving all of the conspiratorial elements in a rather complete picture. *«El Nida»* released news of the Maronite Patriarch's summoning the head of the Lebanese Phalange to a secret conference with the bishops at the patriarchal retreat at Diman together with a significant political figure of the government, while the «Telegraph» published a brief notice concerning the policy of the Phalange in instructing both young Maronite men and women in the bearing of arms and in infantry training.

We cannot fail to note with dismay these storm clouds of approaching trouble, for when matters have gone so far that even Maronite young women are being trained for armed service by their semi-military fascist organisations it is no longer an isolated happening but shows definite signs of the maturing of long range plans of grave political significance.

When we examine more closely the nature of these semi-military organisations and their training we see signs of what appears to be the *Kataeb* being trained along lines of the Israeli Haganah which once enjoyed instruction by British army personnel and later became the Israeli national army. It is alleged that an ex-Haganah instructor is now serving as the chief military adviser to the Phalange.

Were these facts only rumors, there would be no immediate danger to Lebanon's Moslems, who have no such fascist organisations at their disposal, but recent clashes between unorganised Moslem groups and these semi-military Maronite fascist organisations in Burj el-Burajni of Beirut and in the Hermel region of the Bekaa have shown the Maronites to be in possession of auto-

matic weapons, tommy guns, and even small calibre cannons, such as the Haganah used in wresting Palestine from its inhabitants. Could it be possible that there is an understanding between the Israelis and the Maronites which includes armaments and political undertakings as well as ex-Haganah instruction? Such an understanding could well close out the Arab peoples from all of their Mediterranean sea coast from Gaza to above Lebanese Tripoli. Such an understanding could easily encompass the expulsion of the Moslems of Lebanon to the desert or Syria just as Palestine's Arab population was expelled in 1948.

Are there any other signs of such an agreement? Unfortunately, yes, and there is also a long background of Maronite attempts to separate the Syro-Lebanese coast from the Arab world in collaboration with foreign elements.

The former Maronite Archbishop of Beirut, Monsignor Ignatius Mubarak, has always been noted for his favoring the Israelis against the Arabs and for his statements which are sometimes so indiscreet as to embarrass even the Maronite clique, which is not yet ready to defy the Arab world openly. He has made statements which indicated to the UN committee of enquiry on Palestine that he favors the founding of the political Zionist state of Israel as an additional protection to the Christian minorities of the Middle East against the Moslems.

The spokesmen of the big powers in the UN seem to agree with Monsignor Mubarak, particularly the United States and France, and they obviously favor the establishment of a Christian Lebanon. As to France, we all know her aims and her record before her expulsion from this country, and we know that she would like to restore her influence through the same Maronite Lebanese who originally brought her into Lebanon in 1860 and again in 1918-1920. The United States, on the other hand, at least up to the end of the late Truman administration, of unhappy memory, follows her usual Near Eastern policy as determined by the best interests of Israel, which means that the American Zionists and commercial interests have decided in favor of a Christian Lebanon as the best hope of Near Eastern cooperation against the Arabs.

non-Christian majority in this land, the present Maronite regime stubbornly refuses to take the census, which would destroy at one blow the myth that Lebanon is a Christian country. Instead, the following examples are illustrative of governmental attempts to create a Christian majority where none in fact exists :

Emigrants to the Americas and elsewhere, almost entirely Christian in origin, are encouraged to continue to register as part of the population of Lebanon. This attempts to create a dual-citizenship and a split allegiance unfair to the American and other foreign countries and is considered as a reprehensible practice in those lands. Also, the Moslems of Lebanon ask why it is that the Christians, who do not love their rocky homelan dwell enough to continue to try to wrest a hard living from the Lebanese soil, still seek to dominate our land and control and subjugate the majority of its citizens, who remain attached to the soil and seek to improve and develop this country. This counting of absentee emigrants who generally become citizens of the countries of their choice in the New World or Africa, in order to swell the Maronite claims of a Christian majority in Lebanon stands in contrast to the government's attitude toward our unfortunate Palestinian fellow-Arabs who have taken refuge with us due to Israeli seizure of their homes and properties in the Holy Land.

While Lebanese citizenship, with the indispensible right to work for a living in Lebanon, has been extended to approximately 28,000 Christians among the refugees, the 100,000-odd Moslems among them are regarded as unwanted foreigners to few, if any of whom, Lebanese citizenship will ever be extended. This uncharitable and un-Christian discrimination against the Palestinian exiles because of their religious faith is part of the general plan to conceal or to destroy the non-Christian majority by not taking a census or by so altering the circumstances that a census would appear to support the officially-propagated myth of a Christian Lebanon. The tens of thousands of Armenian Christian refugees of World War I, on the other hand, have been integrated as Lebanese citizens in spite of the fact that they were non-Arabs, simply because they belonged to the Christian rather than the

Moslem faith. They now swell the «official» Lebanese registry lists by more than 80,000 persons. Lebanon has always been a land of refuge and our Armenian co-citizens are indeed welcome, for they have contributed significantly to the economic and cultural life of our country, but how much more so would our Arab Palestinian brothers, coming as they do from a land of one of the highest standards of living in the Arab world. This, indeed, is a most unjust and cruel blow not only at the Moslems of Lebanon but also at humanity in general, and, being done in the name of religion, makes a mockery of the religious freedom and equality clause of our Constitution. To make matters worse, and to illustrate this hypocritical policy still further we have before us the case of approximately 5,000 Moslem Kurds, also refugees here since World War I along with the Armenians, but who are denied Lebanese citizenship because they are Moslems and are thus unable to improve their condition and mostly subsist almost as beasts of burden, doing the work of porters and other menial jobs of the lowest class of society. In the case of the Palestinians the denial of citizenship is covered by the thin veil of a legal interpretation which says that citizenship can only be extended to Palestinians whose ancestors were of Lebanese origin. Since this is applicable almost exclusively to Christian Lebanese who then, as now, preferred to abandon this land for places of higher living standards and greater economic opportunity, without relinquishing their right to interfere in the political structure of their former country, it is again the Moslems who are discriminated against through this convenient excuse.

IV - THE APPROACHING CRISIS

As though the unfavorable background and intolerable present conditions are not enough to guarantee the subjugation and suppression of Moslem Lebanon there are ominous signs in the air that the Lebanese Fascist Phalange or *Kataeb* under its intransigent and fanatical Maronite leadership is prepared to combine force and violence with intrigue in «religious» and political circles in order to create an anti-Arab and anti-Moslem separatist state in Lebanon.

coming for private Christian schools in Lebanon, no such interest in Moslem education is manifested by the government. Public schools, chiefly patronised by Moslems, who have no foreign missionary institutions and whose private schools are neglected by the government, are almost never improved, extended, or brought up to high standards to compare to the Christian or missionary institutions, in spite of the fact that the Moslem populaion's need is greater in this instance. This «freeze-out» of young prospective Moslem scholarship within Lebanon, to discourage educational progress and enlightenment, is coupled with the corresponding governmental policy of selecting an overwhelming Christian majority of Lebanese students for foreign scholarships. When it is seen that some of the public schools, almost the only hope of Moslem educational progress in the face of progressive Moslem economic subordination, are actually teacherless and that teacher salaries are so low that it is unlikely this situation can be remedied, it is wondered how the Lebanese Moslems are to progress or emancipate themselves. The unaided private efforts of forward-looking Moslem citizens in building a few modern schools and other training institutions to try to lift educational and professional standards among the Moslem young people have met with no official support, encouragement or even sympathy on the part of a regime uninterested in seeing progress or betterment for its Moslem citizens. It is particularly deplorable that worthwhile Moslem institutions in need of Point IV aid or assistance are unable to get it because Point IV must wait for governmental sponsorship of such projects. While Point IV aid was thus secured for a Christian YWCA projet — an organisation of foreign inspiration — and for a vocational school project headed by Christian Lebanese religious personnel, for example, similar projects of Moslem origin or inspiration, even when the student body of one such institution was approximately half non-Moslem, have been denied the required governmental nomination or sponsorship. While the Point IV officials are in no way responsible for this further strengthening of the Christian elements of Lebanon over non-Christian ones, it is Point IV and the United States and the West in general which will be pointed out by less-well-informed or by anti-western elements as responsible for this deplorable situation which will react to further estrange the Arab and Moslem

peoples from western influence and friendship.

Another example of educational inequalities and of an attempt to maintain them with relation to Moslems was seen in an infamous clause inserted in the «new-regime's» new electoral law. This law expressly gave the franchise to all mature Lebanese of both sexes *except* «illiterate women». As the educational policies outlined above made it more difficult for Moslem women to secure the necessary training in literacy this was obviously a devise to lower the Moslem voting ratio vis à vis the non-Moslems and, by thus reducing Moslem representation in the government, to perpetuate these inequalities and discriminations. It was only when Moslem ladies' organisations made it quite clear to their Christian counterparts that the solidarity of all feminist movements in Lebanon would be completely broken if this glaring inequality were permitted to be enforced, that a united feminist campaign was able to bring sufficient pressure on the government to cause cancellation of the objectionable clause. This is one of the few examples of fruitful Moslem-Christian collaboration toward a non-sectarian and impartial rule in Lebanon in defiance of the sectarian impositions of the dominant clique, and it is sincerely hoped that such examples will increase to the point where no further need for unilateral Moslem action will exist.

5. GOVERNMENT CONTRACTS

Virtually all government contracts are let to Christian firms. As Point IV aid will include many extensive works of material improvement throughout Lebanon this factor of inequality of economic opportunity for Lebanese Moslems will become accentuated in the near future.

6. CENSUS

Although an official census is legally obligatory every ten years, and the taking of such a census would now show a decisive

of this principle. While lavish governmental aid to bring good roads, water and electricity to the Christian areas of rural Lebanon is generally forthcoming, particularly in the case of Maronite towns and villages which cooperate politically with that sect's ruling faction in Beirut such benefits are withheld from the Moslem ones. Thousands of Moslems in the Nabatiye area of Southern Lebanon actually suffer periodically from thirst during droughts due to lack of basic minimum aid to develop water resources in that unfavored area. One of the most clear-cut examples of this type of manoeuvering was seen in the governmental struggle with Point IV over the water development project. The government wanted to give first priority to the luxury-resort areas catering principally to foreigners in the Beirut area while the American technicians insisted on the greater need for the thirsty area of the Jebal Amel — and Nabatiye in South Lebanon. The Maronite clique has persistently tried for years to get a blanket water-and-power monopoly regime with almost unlimited powers, called the «Regie for the Planification of the Waters of Lebanon» set up by the government, with first priority for foreign grants« hard-currency», its own judicial and policing and enforcing agencies etc. etc. As it is intended that this monopoly should be under Maronite direction and control il would merely be an additional weapon in the hands of the more intransigent members of that sect to insure their continued strangle-hold on the Lebanese Republic and its citizens. This vicious monopoly-scheme must be resisted and defeated at all cost if Moslem communities are to be given equal rights for water, electricity and other means of material progress.

3. URBAN RENT LAWS

Nor are the rural Moslems the only ones to suffer from governmental discrimination, for in the capital itself, Beirut, a Moslem city which had always been excluded from the Christian-majority *sanjak* of Mount Lebanon, a clever devise is being employed to bring about Christian economic control and domination and to increase the infiltration of Christians from Mount Lebanon until

the great port city has been taken entirely from Moslem hands. This devise is based primarily on a rent-ceiling law which prevents the raising of 1944 pre-inflation rents but permits landlords of post-1944 buildings to charge «all the traffic will bear» or unlimited rents. Its implications are startlingly clear. Prior to the end of World War II the majority of property owners in Beirut were Moslems. Their rental properties (and principal source of income) are restricted to the pre-1944 rents, when the value of the Lebanese pound was high. Thus, in these inflationary days of 1952, when the pound is exceedingly low and several hundred pounds per month are hardly adequate for monthly living expenses of poor working families, large apartments are still held to a rental of one-hundred or of a few hundred pounds PER YEAR: Correspondingly large apartments in post-1944 buildings rent for from two-thousand to five-thousand pounds per year. Since the post-1944 buildings were almost entirely built — and continue to be built at an incredible pace — by Christian newcomers and war-profiteers, returnees from the Americas and Africa, or with funds sent from abroad, this class has become exceedingly rich and prosperous from their high rents, and can continue to buy property, build new buildings, and expand their economic dragnet. This is done at the expense of the progressively impoverished Moslem property owners who are thus faced with ultimate ruin and disposession of their property. All efforts of the Moslems of Lebanon to seek justice and redress from this ruinous policy have failed. Rent revision draft-laws worked out by the successive cabinets have always been set aside without action including the one prepared by the «new-regime» «reform» cabinet of 1952-53, and when such a law is finally passed it is certain to contain clauses which will maintain as far as possible the inequitable situation of Beirut's original Moslem property owners.

4. EDUCATION

While foreign Christian missionary schools, colleges, and universities receive official support and recognition, and in some cases, assistance, and while governmental subsidies are forth-

usual sectarian policy of considering only Maronites for the presidency it elected a new Chief of State of that sect which continued to bring to bear its overwhelming influence in the center of governmental power. It is significant that the president's Secretariat is entirely Christian-controlled.

In the highest permanent administrative posts or directorships of the government beneath the Presidency, Moslems are similarly discriminated against. A solemn protest against this unequitable state of affairs was lodged as recently as 11th March, 1952, by the Young Moslem Union in a letter to the President of the Republic. In their letter the Young Moslems pointed out that out of the 101 directorships or posts of «mudir» 69 were reserved for Christians and only 32 for Moslems. Point by point, office by office, salary by salarly in the most minute detail the Young Moslems pointed out and compared Christian and Moslem mudirships in 96 key posts of the government. They further pointed out that in the vital departments of Defense, Gendarmerie, Customs, Justice, and others, complete Christian domination and control is enforced, and that only an insignificant few Moslems are included in the 300 officials appointed to manage the great international Khalde airport. The Presidency failed to heed or take corrective action in answer to this respectful protest-petition, but, in 1952-53, by taking advantage of the powers of dismissal and reorganization of the so-called «new-regime», the new president's cabinet (over which the President, rather than the Premier presides) managed to further reduce the ratio of Moslems in administrative posts.

Such high offices as are customarily assigned to Moslems in Lebanon are usually decorative and impotent ones in the nature of «window-dressing», for in a country where the Presidency enjoys such excessive powers and the Parliament is concocted from official «lists» usually prepared by the all-powerful government and its feeble «opposition», the posts of Prime Minister and of President of the Parliament are entirely subservient to the dictates of the ruling Maronite faction. The Druzes, originally of Ismailite and Fatimite Moslem origin, are generally confined to

a single cabinet post and a scattering of other minor offices, with every effort being made to create a non-Moslem sentiment among them despite the fact that they share Moslem jurisprudence and Holy Law and are closely identified with the Islamic community not only religiously but also in a cultural sense.

In the case of diplomatic representation abroad and in the United Nations it is noted that Moslems are excluded from all of the most important ministerships and chief delegate posts. It is also remarkable that Christian Lebanese form the bulk of all delegates to international conferences so that Lebanon is presented to the world at large in the character of a «Christian country», which it is not. It is only very rarely that any public statements are made abroad by Lebanese representatives in the UN, or major capitals which give any indication that Lebanon is a Moslem and Druze as well as a Christian country.

The Lebanese Army is equally under Christian control and domination, with Moslem participation stringently limited, even though Jews, in spite of the fact that Israel was at war with Lebanon, were allowed to hold —army commissions and remain on active duty during the 1948 war and until less than a year ago. We shall see more of this Maronite-Israeli rapprochement and anti-Arab tendency, which we view with the greatest alarm, in Section IV below entitled: «The Approaching Crisis».

2. RURAL DEVELOPMENT

It is often charged that Moslem Lebanon is not entitled to proportionate representation and recognition due to the fact that the Moslems are backward and unprogressive. It would be more honest to say that every effort is being made to prevent progress or development in the Moslem areas of Lebanon through the deliberate withholding of proportionate governmental aid urgently needed in those areas.

The case of rural development is the most glaring example

the expulsion of the Turks by joint Arab-British forces, the French colonial authorities, who seized most of Syria under the fiction of «mandatory rights», instituted their own republican form of government in the newly-created «State of Great Lebanon». One of the first results of this manœuvre was the division of Lebanon into an artificial state composed of various religious communities — almost nations — practically on the old Turkish millet system, with full French patronage and support to the Francophile Maronite and other Christian sects at the expense of the Moslems inhabiting the greater part of the new state.

Under a succession of presidents, limited entirely to persons of the Christian faith, feverish attempts were made by the ruling French authorities to consolidate their «Greater Lebanon» creation as a Christian-dominated state and to drive a wedge between the new entity and other, non-Christian fragments of dismembered Syria. This policy of «divide and rule» was further extended internally by an intensification of the «religious community» or millet system whereby even the Moslems were forced to register themselves, not as Moslems, but as Sunnites or Shiites. This permitted the 300,000 registered Maronites to parade as the largest community in Lebanon in spite of the fact that the 500,000 Moslems, having no hierarchies, admit of only one religion of Islam and do not recognize historical, theological, or political preferences of various Moslem groups as separating them into different communions such as the Christians have. To further prevent competent Moslem learned men (who form the only religious leadership in the absence of a ministry or priesthood) from emancipating Lebanese Moslems from this artificial separatism, the French High Commissioner and Christian presidency arrogated to themselves the powers of the Sultan of Turkey and Caliph of Islam to control the learned men or *ulema* as «government officials», although their functions were confined to handling the financial and religious affairs of the Moslem community only. The Christian ruling oligarchy issued by governmental decree the appointments of the Grand Mufti etc., as official leaders of various separately-registered fragments of the Islamic community, although they did not attempt to try to so control the Maronite, Orthodox or other Christian communions, whose high appoint-

ments or confirmations are made by the Pope, the various Patriarchs of Antioch and other purely religious leaders or assemblies on an autonomous basis.

III - PRESENT CONDITIONS

With the above historical background in mind it is easy to see how the non-Moslem factions which actually control Lebanon today, have been in a position to perpetuate, or to extend and add to, the French-instituted devices which effectively split this country into fragments and deny equal progress or participation to the greater part of the nation.

These devises include six outstanding categories — administration, rural development, urban rent laws, educational and similar institution, government contracts and census, which we shall take up in that order, as follows :

1. ADMINISTRATION

The Presidency of the Republic, although by far the most powerful post in Lebanon since it includes the posts of Chief of State, and the supreme powers of the High Commissioner as well, is, strangely enough, not a responsible one, thus making the President a virtual sovereign ruler with extraordinary prerogatives. This supreme post is always held by a Christian, although as we have pointed out, the majority of the inhabitants are not Christians. Although the Constitution forbids re-election, the Maronite Sheikh Bechara El-Khoury, President of the Republic after the securing of complete independence, by making use of his extraordinarily powerful position, managed to get an amendment made in the law so as to permit his re-election. It was only after several days of general strike in the capital city that the people were finally able to force this ruler out of office nine years later. As the overwhelmingly old-regime parliament, which sought to hold the old president to the last in defiance of the people, followed its

The Signers

Unlike the unsigned, undated anti-Moslem phamplets which up to the present time have been circulated among certain sectarian groups of this nation, the Manifesto of 27 Jumada al-Ahira of this year carries the signature and identification of the committee-men who have published it, for there is nothing to hide in this straightforward and honest attempt of Lebanon's Moslem community to secure justice and equality.

Headed by Provisional Chairman Mohammed Jamil Beyhum, Lebanese businessman of Beirut, the signing members include the following citizens:

Presidency :

Haj Anis Najja
Najib Munla
Sheikh Suleiman Dahir, for the Shiites

Secretariate :

Abdul Wahab er-Rifai
Sadr ed-Din Sharaf ed-Din, of Tyre

Advisory Council :

Mr. Mohammed Haidar, of Baalbek
Dr. Mustafa er-Rifai of Baalbek
Dr. Nasib Barbir, representing the Moslem families of Beirut
Rachid Sultan, Mayor of Tripoli
Dr. Riad Chehab, of Sidon
Dr. Mohammed Naji, of Tripoli
Dr. Jamil Anuti, President, Makassad Alumni Assn.
Dr. Tewfik Awar, for Druzes of Beirut
Rafik Sinnu, for Young Men's Moslem Association

***

The initial organisations sponsoring and founding the Conference are :

Moslem Young Men's Union
Amiliye Society
Moslem Neighborhood Society
Moslem Family Union
Moslem Bloc
National Committee (Al-Hayat al-Wataniye)
Worshippers of God Assn.
Young Men's Moslem Association
Philanthropic Society
Morality Society
Orphans' Committees
Committee of Village School Workers
Moslem Boy Scouts
The Pioneers (An-Najjada)
Makassad College Alumni Assn.

II - HISTORICAL BACKGROUND

Lebanon is an Arab republic carved from the coastal areas of Syria by the Allied powers of World War I in defiance of the expressed wishes of the vast majority of the inhabitants of this part of the Arab world who desired a united Arab nation. It is composed of the old Turkish *sanjak* of Mt. Lebanon, consisting of the North-Central part of the country, with a predominantly Christian population, to which were added the Moslem areas of Tripoli and Akkar in the North, the predominantly Moslem Bekaa in the East, predominantly Moslem and Druze South-Central Lebanon, including the great seaport of Beirut and the ports of Sidon and Tyr.

Having overthrown the native Arab monarchial government and the General Congress of the Syrian people, and refusing to recognize the temporary mountain regime — of only five days duration — of the last ruling royal family of Lebanon, the Christian-Moslem-Druze emirs Chehab, which had been set up in 1918 on

On Friday the 27th of Jumada al-Ahira (March 13th) of this year the Cadi, Sheikh Shafik Yamut, Chief Shari'a Judge of Lebanon, read from the puplit of the Grand Mosque of Omar in Beirut a Manifesto of the Provisional Committee for the Permanent Conference of Moslem Organisations of Lebanon setting forth the situation and decision mentioned above.

In order to explain and clarify the background of the manifesto, the points it sets forth, and other considerations leading to its proclamation, a number of members of the organisations sponsoring the Conference have carefully assembled the following facts for publication in both Arabic and English in the hope that those of our countrymen and foreign friends who read them will realize the seriousness of the situation and the urgency of the action which we are obliged to take at this time.

The Manifesto

After describing the unsatisfactory position of the Moslem community and the efforts of the Maronite sect to impose its own characteristics on the entire country, as detailed in the main body of this paper, the Manifesto sets forth the following thirteen points as the immediate goal of the Conference :

1. Constitutional revision. The obsolete charter now in effect dates from French mandatory days and is not in keeping with progress and the spirit of the times.

2. An accurate census of the inhabitants of Lebanon as directed by unenforced existing laws.

3. Cessation of officially approved or sponsored internal and external propaganda painting Lebanon as a Christian state.

4. Complete separation of state and religion, with equal justice to all citizens regardless of religious confessional affiliations.

5. Granting of Lebanese nationality to any and all resident Palestinian refugees who desire to become citizens, without preference to the members of any particular sect or ethnic group.

6. No dual citizenship for Lebanese emigrants who have become citizens of the new country of their choice in the Americas or elsewhere.

7. Compilation of accurate statistics reflecting the proportionate numbers of officials and employees of each sect within the government and the relative importance of their respective posts.

8. Proportionate governmental aid and sponsorship to the educational, chartibale and other non-profit organizations of the various communities without favoritism.

9. Cessation of the printing, distribution and use of text books for government schools which propagate Lebanese history and sociology from the exclusive viewpoint of one sect to the excusion of equal prominence for Arabism and the viewpoints of the other groups and sects.

10. Cessation of specific attempts on the part of the Department of Tourism to present Lebanon to tourists as a Christian country and to suppress anything which indicates the presence of Islam in this country.

11. Extention of the scope of the National Museum to give equal prominence to Arabic and Moslem antiquities and art works of Lebanon instead of restricting its display to pre-Islamic pagan and Christian objects only.

12. Severe punishments and restrictive measures to stop absolutely all secret trade with the Zionist forces in Palestine whether across the Lebanese border or through Cyprus.

13. Complete economic unity between Lebanon and Syria in accordance with the urgent wish of the majority of the people.

MUSLIM LEBANON TODAY

A frank discussion of the struggle on the part of Lebanon's non-Christian majority to secure a proportionate voice in the government in order to work effectively for the abolition of state sectarianism in the interests of national unity and equality for all citizens.

I - INTRODUCTION

Reason for Action

After many years of patient forebearance in the hope that progressive elements within the Christian-dominated government and political groups of Lebanon would take effective steps to abolish state sectarianism and afford equality of opportunity and treatment to all Lebanese, irrespective of their religious preferences, the Moslem community now finds itself obliged to actively champion its own rights in order assist the nation toward that goal.

This decision was reached early in 1953 on the basis of a number of alarming trends which, if allowed to go unchecked as in the past, would permanently fix the dominance of one sect over this country to the detriment of all others and would tend to split Lebanon from the rest of the Arab world and significantly weaken united Arab efforts to recover our land of Palestine.

MUSLIM LEBANON TODAY

A frank discussion of the struggle on the part of Lebanon's non-Christian majority to secure a proportionate voice in the government in order to work effectively for the abolition of state sectarianism in the interests of national unity and equality for all citizens.

[A.H. 1372/1953 A.D.]

الفهرس